

الاستشارات الاقتصادية بريئة من الأزمة المالية العالمية



الحوار مع الخبيرة الاقتصادية الدكتور هالة الهواري له مذاق خاص باعتبارها رئيساً لمجلس إدارة إحدى الشركات الاستشارية الاقتصادية «إيكون» فضلاً عن أنها رئيس للجنة الاستشارية بجمعية شباب رجال الأعمال وليس هذا فحسب بل استطاعت خلال عملها بولاية سكسونيا بألمانيا قرابة الـ ١٨ عاماً أن تحجز لنفسها مكاناً ومكانة مرموقتين بين الاستشاريين الاقتصاديين المصريين والألمان عكست من خلال ذلك صورة مشرقة للمرأة المصرية في مجال الاقتصاد والبيزنس وبجدارة.

«نسى لاقتراح مشروع قانون لتوحيد الجهات الاستشارية في مصر»
«السوق بحاجة إلى استشارات حقيقية لا تتاجر بسمعة المستثمرين»
«اتفاقية الاتحاد الأوروبي بإلغاء الجمارك عام ٢٠٢٠ تهدد الصناعة المصرية ما لم نستعد لها»

قطاع البنوك «حمانا» من تداعيات الأزمة المالية

المعنيين بألمانيا حيث بهروا بسيدة البيزنس المصرية. • بخصوص ما يتعلق بنسبة مشاركة سيدة البيزنس في مصر في التنمية ومقارنة ذلك بالرجل بعد أن وصلت إلى نسبة ١٧٪ فهل هذه النسبة من وجهة نظرك تعدد كافية لكي يمكن الإعلان عن أن في مصر سيدات أعمال ناجحات وجديرات بالثقة؟

● بداية دعني أخبرك بأنني أرفض تماماً مصطلح المنافسة بين الرجل والمرأة ولكنني أود أن أوضح بأننا الآن في أمس الحاجة للمشاركة وليس للتنافس حيث هناك زحفاً نسائياً على قطاع البيزنس في مصر وخصوصاً أن الألمان يقدرون عقلية سيدة البيزنس في مصر وكذلك الطريقة التي تفكر بها.

● ويمكننا أن نقول إن في مصر وراء كل رجل ناجح امرأة ناجحة لا يستهان بعقلها أما في ألمانيا فعلى الرغم من الانفتاح والحرية التي تحوزها المرأة الأوروبية بشكل عام إلا أنه لا يتطلب لكي يبرز دورها أن تشارك في الناتج القومي بطريقة مباشرة.

● هل القانون المصري يحجم سير عملية تحرير المرأة؟ ● لا أعتمد ذلك فالمرأة المصرية أصبحت الآن الشغل الشاغل لدى الحكومة وكان

حول رأيها في العديد من قضايا الاستشارات الاقتصادية وعلاقة ذلك بالأزمة المالية العالمية وغيرها من تأثير اتفاقية إلغاء الجمارك المزمع تنفيذها للاتحاد الأوروبي عام ٢٠٢٠ على الصناعة المصرية وغيرها من القضايا الاقتصادية كان لـ «الأموال» معها هذا الحوار...

● كانت المرأة ولفترة قصيرة في مصر تعامل على أنها مجرد خادمة أو ربة منزل وكان خروجها للعمل مجرد استثناء إلا أنه مع الانفتاح الذي اجتاحت العادات والتقاليد وضعت المرأة بجوار الرجل.. كيف تنتظرون لهذا التحول؟

● بداية أود الحديث عن المرأة المصرية منذ عهد الفراعنة فالمرأة المصرية أثبتت في كل عصر من العصور أنها على قدر كبير من الثقة على الأقل في حدود ما أتت لها من حرية مقارنة بالمرأة في ألمانيا حيث عشت هناك منذ عام ١٩٨٨ ودرست واقعتها الذي تعيشه في ظل الحرية الغربية ورغم ذلك فما زالت المرأة الألمانية محرومة من حقوق كثيرة وقد لمست ذلك أيضاً خلال لقاءاتي برجال الأعمال والدبلوماسيين المصريين

أجرى الحوار: محمد أبو عاصي

الحكومة رأت أن استيقاظ المرأة المصرية ذات العقلية الفعالة مرهون باقتصاد إيجابي من هنا فالمرأة بالفعل عندها مقومات النجاح من أسلوب التعامل والخلفية الثقافية التي تؤهلها لذلك ولكن الزواج يسقطها من سوق العمل نتيجة التزاماتها المنزلية.

● لماذا وقع اختيارك على مجال الاستشارات الاقتصادية بالتحديد؟

● في الواقع كسان هذا الاختيار نتيجة لطبيعة للفترة التي عملت بها وكانت هدفاً لي منذ الدراسة فبعد التخرج فتمت بتخصيص ماجستير ودكتوراه حيث إن عشقي للبحث والدراسة جعلني أفضل مجال الاستشارات الاقتصادية بجانب عملي

مستشارة اقتصادية لوزارة الاقتصاد بمقاطعة ساكسونيا بألمانيا حيث أقدم الاستشارات للشركات التي تسعى لفتح أسواق

بالدول العربية والخليج ذلك إلى جانب إيماني بنقل الخبرة إلى كل مكان بدلاً من فكرة المركزية.

● تعتقد أن السوق المصري مازال يشتر إلى مؤسسات لها مؤهلات قادرة على وضع هذه المؤسسات في الاتجاه الصحيح؟

● هناك عجز رهيب في المستشارين بالشركات الاستشارية كذلك فإن السوق المصري مثلاً في عدد كبير من المستثمرين لا يمتلك الجراءة لعرض توعية الاستشارات اللازمة لإنشاء شركة قادرة على

مزاولة نشاطها وهو السبب الرئيسي في الإفلاس حيث تعتمد الشركات على التجربة والخطأ على الاستشارات.

● هناك اتهامات للاستشارات والدراسات بأنها لم تفلح في تجنيب الاقتصاد العالمي من الوقوع بأحبال الأزمة وشراكها فما تعليقك؟

● الأزمة المالية ليس لها دخل بالاستشارات بل بالممارسات الخاطئة والتي ظهر مركزها واضحاً ومتمثلاً بأمريكا فالاستشارات بريئة من الأزمة

حيث كان هناك تنبؤ بان الأزمة على وشك أن تعصف بالاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وكان ينشر بالجراند لكن وبكل أسف لم يلتفت إليها أحد.

● ما رؤيتك نحو تأثير الأزمة المالية على مصر؟

● أحمد الله أننا لسنا بأساس الدائرة فقطاع البنوك في مصر كان بمثابة حائط سد منيع لكنها طالت القطاعات الاستهلاكية المعتمدة على الخام كصناعة النسيج.

● وما تقديرك للمدى الزمني للأزمة؟

● للأسف هناك تنبؤات تتوقع أن تسوء الأحوال أكثر مما هي عليه الآن بمعنى أن الأسوأ قادم لكن الإشكالية في الأزمة تكمن في أن الشركات التي لا

أساس لها انهارت من جهة أخرى وعملت على تقوية أساس الشركات الكبرى وعدلت من سياساتها لذا لم يعد هناك بقاء إلا للأصغر خصوصاً وأن هناك موجة عالية ستغرق السوق المصري الآ وهي الاتفاقية الخاصة بإلغاء الجمارك مع

المستشارين ونعمل الآن على التنسيق مع الغرف التجارية لاقتراح مشروع قانون يوحد الجهات الاستشارية في مصر بالإضافة إلى تقنين الأوضاع الاقتصادية في مصر وذلك من أجل الحفاظ على رونق المهنة فهناك شركات استشارات أضرت بسمعة المستشارين وبالتالي لايد من تقنين حامل لقب مستشار.

● ما المواصفات التي يجب أن تتوفر في «المستشار»؟

● عندنا في مصر جمعية استشاريين مصر تعمل على وضع ضوابط للمستشارين.

● كيف تحصلين على نسبة التكاليف التي يتحملها المشروع؟

● تحسب نسبة التكاليف حسب الجهد والتي عادة ما تحسب بالساعة أو باليوم لكن تكلفة دراسة الجدوى للمشروع ككل تصل بألمانيا إلى ٠.٠٠٤ من المرحلة الأولى أما في مصر فمن المتوقع أن يتناقص خاصة أن الشركات تلجأ إلى الحصول على الاستشارات من مركز تحديث الصناعة.

● وأضافت نحن نعيش في أزمة طاحنة ومازال وعينا بالمشروع أو الوقوف موقف الضعيف الموهن قواه أمام أغلب المشاريع منذ التأسيس جحافل الاقتصاد العالمي.

تلجأ إلى المجالس أو المحامى ونلقى دور الاستشاري.

● المشاركة السياسية للمرأة تعمل في السياسة هل يعد هذا في صالحها أم ضدها؟

● لا مانع من توسيع قاعدة المشاركة السياسية للمرأة بشرط أن يتبع ذلك من المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص المصري ومن أجل الصالح العام والابتكار عن عملية الترشح السياسي.

● هناك اتجاه داخلي للتركيز على المشروعات الصغيرة.. فما تعليقك؟

● رغم الصغر المتناهي لهذه الكيانات الصغيرة إلا أنها وبدون تكليف تعتبر عصب الاقتصاد الوطني بما تحمله

الكلمة من معنى ففى أوروبا يعد الاقتصاد الأوروبي قائم بنسبة ٩٩٪ على المشروعات الصغيرة و١٪ منه فقط قائم على المشروعات الكبرى وأنا بصفتي عضو في جمعية شباب رجال الأعمال أدرس الآن مشروع بمقتضاه أستطيع أن أوجه المستثمرين من خلال خطة عمل مدروسة بتجنيبهم

أخطاء وأخطار الإفلاس والخسارة أو الوقوف موقف الضعيف الموهن قواه أمام جحافل الاقتصاد العالمي.